بعض تجارب الخصخصة و "الاصلاحات الهيكلية" في افريقيا

(1) التجربة التونسية

استمر الفشل الاقتصادي على مستوى الدول الإفريقية في ظل أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية ليمثل أحدى الظواهر التي تميز تلك الدول. وإذا كان العقدان الأوليان بعد الاستقلال قد شهدا معدلات نمو تتراوح بين 6% إلى 8%، فقد تدهور الوضع الاقتصادي لاحقا ليصل المعدل إلى اكثر من 2% بقليل. واستمر ذلك التدهور حتى وصل الى الصفر أو بالسالب مع بداية ثمانينات القرن الماضي، وهو الأمر الذي أضفى بُعدا خطيرا على حالة البؤس والمعاناة الإنسانية للشعوب الإفريقية وكرس حالة الفراغ والوهم السياسي لدى الكثير من حكام تلك الشعوب.

ونتيجة لما تقدم فقد برزت قضية الديمقراطية باعتبارها محور أزمة التطور السياسي في إفريقيا منذ الاستقلال بعد أن فشلت استراتيجيات التنمية التي تبنتها الحكومات التسلطية في تحقيق المهام السياسية التي حددتها. وبدلا من الوصول بالمجتمعات الأفريقية إلى حالة من الوحدة والتجانس دفعت بها إلى حالة من الانقسام والتمايز العرقي. واقترن ذلك أيضا بحالة التردى الاقتصادى للدول الإفريقية تلك استمرار معدلات نمو السكان بمعدلات عالية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل ديونها الخارجية وفوائدها من (176) مليار دولار عام 1982 إلى (296) مليار دولار عام 1992. وهو الأمر الذى زاد من أعباء ومعوقات التنمية الاقتصادية واسهم فى إحداث الفشل الاقتصادى حيث باتت مطالب السكان متعاظمة.

هذا مع العلم انه قد خُففت أعباء ديون 30 دولة إفريقية ضمن **"المبادرة المتعددة الأطراف"** لتخفيف أعباء الديون هذه. وللدلالة على ضخامة المديونية في هذه المنطقة تكفي الاشارة الى أن حجم الديون التي شُطبت يقدر بنحو **(200)** مليار دولار تراكمت عبر ديون قبلتها نظم حكم فاسدة وكانت تؤدي إلى تجاوز الإنفاق على مدفوعات خدمة الدَّيْن قيمة الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم مجتمعة. هذا مع العلم انه وبحسب معطيات البنك الدولي وبيانات الامم المتحدة لعام 2024 فقد بلغ إجمالي الديّن الخارجي لدول إفريقيا أكثر من 1.15 تريليون دولار أمريكي (ويقترب إجمالي الدَّيْن العام بشقيه المحلي والخارجي من 1.8 تريليون دولار)، وهو ما يمثل نحو 64% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وفقاً لتقارير البنك الدولي وبيانات الأمم المتحدة. ويُعدّ كلّ من البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي وغيرها من بين الدائنين العامين الرئيسيّين. ويمكن القول دون تردد ان الدَّيْن الخارجي لدول القارة الأفريقية اصبح يمثل أحد أكثر أبعاد أزمتها الاقتصادية والاجتماعية أهمية خلال العقدين الاخيرين، لكن في الوقت نفسه فإن اندماجها في الاقتصاد المُعولَم كان إلى حدّ كبير تحت شعار معالجة الديون. وفي الواقع، قبل تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، كان المقصود من تدخّل صندوق النقد الدولي في الأساس هو مساعدة الدول المتعثّرة في تحمّل التزاماتها وتسديد فوائد ديونها المتضخّمة [1].

وبالمقابل لم يواكب ذلك كله تحسن فى مستوى المصادر والمدخلات وهو الأمر الذى يعطى بُعدا جديدا للأزمة فى القارة الأفريقية. وقد أدى هذا الوضع أيضا إلى إعطاء الفرصة للدول والمؤسسات الرأسمالية الدولية المالية والنقدية المانحة إلى وضع الشروط للحصول على الأموال والمساعدات ومنها ضرورة "التحول الديمقراطي" وتبنى سياسات رأسمالية، كبرامج التكييف الهيكلى والخصخصة.

---

[1] لمزيد من التفاصيل قارن:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%81%D8%AE%D9%91-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

ومن جهة اخرى يمكن القول ان الإخفاق في إصلاح المؤسسات؛ والالتزام الهزيل من قبل القادة بإرساء دعائم الديمقراطية، والديناميات السياسية الداخلية الأخرى كانت تمثل التفسيرات الأكثر قوة لبطء عمليات التحول الديمقراطي في افريقيا [2].

(1) التجربة التونسية – خيبات الخصخصة تقود الى الانتفاضة الشعبية !

العودة للجذور والممهدات

في منتصف الثمانينات من القرن العشرين وجدت الدولة التونسية نفسها في ازمة اقتصادية اجتماعية وسياسية عميقة. فقد عَرفت البلاد عجزا كبيرا في ميزانيتها قبل تبنيها "برنامج الاصلاح الاقتصادي"، بلغ 2.6% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1979 ليستمر في الارتفاع حتى وصل الى 7.7% من الناتج المذكور في عام 1982، أي ان العجز المذكور زاد خلال اربع سنوات بحوالي ثلاث مرات. هذا طبعا اضافة الى تنامي المديونية الخارجية وتفاقم خدمة الدَّيْن وتناقص الاحتياطيات من العملة الصعبة وتردي معدلات النمو السنوية (وهو ما يعكسه الجدول ادناه – رقم 1).

جدول رقم (1)
الاقتصاد التونسي – مؤشرات اقتصادية مختارة

التفاصيل	79	80	81	82
العجز (-) أو الفائض (+) في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.6-	8.2-	7.6-	7.7-
مخزون الديّن الخارجي (مليار دولار)	3.77	4.06	4.09	4.9
خدمة الديّن إلى الصادرات (%)	15.6	19.3	22.7	24.8
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0.64	0.61	0.41	0.24
معدل النمو الاقتصادي (%)	-	7.3	5.4	0.4-

المصدر: روابح عبد الباقي، **"المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (دراسة تحليلية مقارنة)"**، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة (الجزائر)، 2006، ص 262.

بعد تردي مختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية وبلوغ الاحتياطات الأجنبية مستويات حرجة كما اشرنا الى ذلك اعلاه؛ اعتمدت تونس سنة **1986** ، برامج "التصحيح الهيكلي" على وفق وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف "بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة وإعادة التوازن المفقود بفعل السياسات التوسعية التي كانت متبعة قبل تبني برامج التصحيح الاقتصادي" [3].

ومن المفيد الاشارة هنا الى ان الحكومة التونسية كانت قد بدأت قبل هذه الفترة في تطبيق بعض السياسات "التعديلية" للحد من عجز الميزانية [4]. وفي هذا الاطار قررت الدولة في عام 1983 انهاء دعم

---

[22] لمزيد من التفاصيل حول قضايا التحول الديمقراطي في افريقيا قارن: صالح ياسر حسن، عمليات الانتقال الديمقراطي على الصعيد العالمي – بعض اشكاليات النظرية والممارسة – ، الطبعة الاولى (ستوكهولم: اوروك ميديا للإعلام والنشر، 2019)، ص 129 ولاحقا.

[3] فطيمة حفيظ، **"الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر – باتنة/الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- قسم العلوم الاقتصادية، 2012، ص 151.

[4] لمزيد من التفاصيل قارن: المنصف عباس، **"تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخوصصة"**، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 349 ولاحقا.

المواد الأولية، وكانت هذه القرارات وراء **"انتفاضة الخبز"** التي اندلعت في كانون الثاني/يناير 1984 والتي دفعت الحكومة الى توخي حذر اكبر في تطبيق برامج التكييف الهيكلي [5].

من المعروف انه تم رفع أسعار الخبز بنسبة 100 بالمائة في كانون الثاني 1984 طبقا لما طالب صندوق النقد الدولي في حينه بهذه الزيادة في إطار برنامج "إعادة الهيكلة" في تونس، الأمر الذي قاد إلى **إطلاق حركة احتجاجية واسعة**. كان رفع الدعم عن الخبز في واقع الحال شرطاً لإبرام اتفاقية قرضٍ مع صندوق النقد الدولي.

في ذلك الوقت، أعلن الرئيس التونسي حينذاك **الحبيب بورقيبة** حالة الطوارئ لمواجهة الاضطرابات. أحدث عرض القوّة هذا في النهاية هدوءاً حذراً، لكن بعد مقتل ما يزيد عن **50** شخصا من المتظاهرين والمتفرّجين. بعد ذلك، وفي بث إذاعي وتلفزيوني مفاجئ، أعلن بورقيبة تراجعه عن رفع أسعار الخبز. بعد هذا التراجع، عادت أسعار الخبز إلى ما كانت عليه، وأقال بورقيبة وزير داخليته رافضاً الالتزام بمطالب "توافق واشنطن".

ومع ذلك، **تمّ لاحقا إقرار الأجندة النيوليبرالية**، التي أدت إلى تضخّم مفرط وبطالة شاملة. بعد ذلك بثلاث سنوات، أزيح بورقيبة وحكومته بانقلابٍ "أبيض"، بحجّة "عدم الأهلية"، وعُيّن الجنرال **زين العابدين بن علي** رئيساً في 8 تشرين الثاني 1987. لم يكن الانقلاب موجّها إلى بورقيبة فقط، بل هدف إلى التفكيك النهائي لهيكل "السياسة الوطنية" الذي تشكّل وسط خمسينيات القرن العشرين، وخصخصة ممتلكات الدولة.

ومن جانب آخر لم يكن الانقلاب العسكري مؤشّرا على تصفية "النزعة الوطنية" لما بعد الاستعمار والتي قادها بورقيبة فحسب، بل على إضعاف الدور الفرنسي أيضاً. فقد أصبحت حكومة بن علي منحازةً بالكامل إلى واشنطن بدل باريس [6].

بعد بضعة أشهرٍ من تعيين **بن علي** رئيساً للبلاد (في الواقع هو الذي عين نفسه رئيسا لأنه هو الذي قام بالانقلاب على بورقيبة)، تمّ **توقيع اتفاقية كبرى مع صندوق النقد الدولي**، كما تمّ التوصل إلى عقد اتفاقية مع بروكسل (العاصمة البلجيكية) تتعلّق بتأسيس نظام تجارة حرّة مع الاتحاد الأوروبي. كذلك، انطلق برنامج شامل للخصخصة بإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين. ومع أجرٍ ساعي يعادل 0.75 يورو فقط، أصبحت تونس أيضاً "فردوسا" لليد العاملة الرخيصة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.

كان لاعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وما ترتب عليه من دخول البلاد في مرحلة خصخصة الشركات العمومية والضغط على الأجور والنفقات الاجتماعية، أثرا كبيرا في تعميق التفاوت الاجتماعي وتضخّم الاقتصاد الموازي "اقتصاد الظل"، الذي أضحى قُبلة الباحثين عن العمل وتحصيل مورد رزق خارج الأطر القانونيّة وآليّات الحماية الاجتماعية. كما أن تراجع دور الدولة لم يمنع نظام بن علي من جعل الخطاب حول دعم الطبقة الوسطى حجر زاوية في بناء "مشروعيّته" القائمة على **المزج** بين النموّ الاقتصادي والاستقرار السياسي. كانت الطبقة الوسطى بموجب هذا الخطاب ضمانة الاستقرار السياسي، وصارت معدّلات النموّ دليل نجاح النظام في إدارة الشأن الاقتصادي.

مكّن التركيز على النموّ الاقتصادي من تجاهل مسألة توزيع الثروة وتنامي أعداد المهمّشين الذين تم إقصاؤهم من ثمار هذا النموّ. وفي غياب إحصاءات نزيهة عن حجم "الطبقة الوسطى"، عمل النظام على إثبات وجوده عبر التلاعب بالأرقام كما حصل في عام 2007، عندما اعتبر (**المعهد الوطني للإحصاء**)

---

[5] لمزيد من التفاصيل قارن: د.حكيم بن حمودة، "الازمة الاقتصادية ونقد السياسي في تونس". في: د.علي الكنز، عبد الناصر جاني، د.عبد الحكيم بن حمودة، د.عبد الغاني ابو هاني، **"المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة"** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1988)، ص 109.

[6] قارن: ميشيل شوسودوفسكي، **"تونس وإملاءات صندوق النقد الدولي"**. ترجمة قاسيون، الاحد، 13 شباط 2011.

في بحثه حول مصاريف العائلات كلّ من يصرف يوميا (1.6) دينار (1 دولار تقريبا) على الأقل ضمن هذه الطبقة. هذا البحث كان محلّ سخرية وتندّر الصحافة التونسية، رغم القيود التي كانت مسلّطة عليها، خصوصا أنها اعتبرت أنّ عدد الأغنياء يفوق عدد الفقراء في تونس (747 ألف عائلة غنّية و376 ألف عائلة فقيرة، وهي تُعدّ بهذا المعنى من مسخرات ديكتاتوريّة بن علي)[7] .

وبهذا المعنى تلعب "الطبقة الوسطى" في تونس دور المنطقة العازلة بين الطبقات الفقيرة والغنيّة، مساهِمة بذلك في استيعاب التوترات والتقليص من حدّة التجاذبات، وتؤدّي في النهاية إلى تمييع الصراع داخل المجتمع حول مسألة العدالة الاجتماعية وعزله داخل منطقة رخوة في مكان ما في وسط الهرم السكّاني.

وكالعادة، كان **الهدف المعلن** من "الاصلاحات" و سياسة التكييف الهيكلي هو **تمكين** تونس من تسديد ديونها الخارجية وتحقيق المزيد من ادماج الاقتصاد التونسي في المنظومة الرأسمالية العالمية عبر مزيد من تعميق انفتاح البلاد امام رؤوس الاموال القادمة من الدول الرأسمالية المتقدمة وسلعها، وذلك عبر خصخصة القطاع العام؛ والابقاء على الاجور العمالية منخفضة، وتحرير الاسعار، وعدم الزام المالكين بقوانين تشغيل صارمة لصالح الطبقة العاملة، والتركيز على الصناعات والنشاطات التصديرية، والتخفيض من نفقات الدولة في مجالات الصحة والتعليم واعانة المحتاجين والمناطق المعوزة [8].

من المفيد ملاحظة أنّ إصرار صندوق النقد الدولي على التقشف المالي وإلغاء الدعم الحكومي تزامن مع الارتفاع المفاجئ والمتكرّر في أسعار السلع الغذائية الرئيسية في بورصات السلع في لندن ونيويورك وشيكاغو. إن الجزء الأكبر من هذا الارتفاع في الأسعار هو حصيلة عمليات المضاربة التي كانت تمارسها الشركات الزراعية والمالية الكبرى.

وكعادته وضمن "ثوابته" المعروفة، سعى برنامج التكييف الهيكلي الى الحد من نمو الطلب الداخلي وتكييف الاقتصاد التونسي حسب حاجات السوق الرأسمالية العالمية. وفي هذا الاطار سعى البرنامج المذكور الى القطع مع التعايش الذي ميّز الاقتصاد التونسي بين القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والقطاعات الموجهة للتصدير، وعمل هذا البرنامج على **تغيير** وجهة الاختيارات الاقتصادية العامة وتوجهها نحو القطاعات المصدرة وبالتالي تشجيع انخراط الاقتصاد التونسي في السوق الرأسمالية العالمية وفي التقسيم الدولي الرأسمالي المعاصر للعمل على قواعد "أكثر حداثة" !.

إن اجراءات السلطة الحاكمة التونسية وتوجهاتها واختياراتها الاقتصادية الجديدة طبقا لوصفة الصندوق والبنك الدوليين قوبلت بتحفظات وقلق من أوساط مختلفة وبخاصة البرجوازية الصناعية المحلية المرتبطة بالسوق الداخلية. وحاولت الحكومة التونسية آنذاك التباطؤ في تطبيق بعض مفردات برنامج التكييف الهيكلي وخاصة تلك المتعلقة بتحرير الواردات، إلا ان ضغوطات البنك الدولي اجبرت الحكومة على التعجيل بتطبيق هذه "الاصلاحات" [9].

ومن جهة اخرى فقد بدأت عملية الخصخصة بحسب وصفة المؤسسات المالية والنقدية الرأسمالية الدولية في تونس في عام (**1989**) اثر مصادقة مجلس النواب على القانون (رقم 9 لعام 1989)، واهم ما جاء في هذا القانون [10]:

- تمكين الحكومة من التخلي كليا أو جزئيا عن مساهمات الدولة.
- تحديد مفهوم الخصخصة بما يلي:

* التخلي أو تبادل الأسهم أو السندات التي تملكها الدولة.

---

[7] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: حمزة المؤدّب، "**من هي "الطبقة الوسطى"**؟ تونس مثالاً". متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.lcparty.org/index.php?option=com_content&id=3691:--l-r

[8] قارن: د.الهادي التيمومي، "عن العناصر التكوينية للثورة التونسية"، مجلة **"الطريق"** اللبنانية، العدد الاول/السنة 70، صيف 2011، ص 102.

[9] المصدر السابق، ص 110.

[10] قارن: ريهام عبد المعطي، **"الخصخصة والتحولات الاقتصادية في مصر"** (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر، 1997)، ص47.

* إدماج أو ضم أو انفصال المنشات التي تملك الدولة فيها مساهمة مباشرة في رأسمالها.
* التخلي عن كل عنصر من مكونات الأصول من شانه أن يستعمل كوحدة استغلال مستقلة في منشاة تمتلك الدولة فيها مساهمة مباشرة في راس المال.

ومع تقدم برنامج الخصخصة، عدلت الحكومة سياستها فحددت في عام (2000) برنامجا يشمل (44) مؤسسة عامة يراد خصخصتها. ومنذ بدء البرنامج وحتى نهاية عام (2001)، تمت خصخصة حوالي (138) مؤسسة عامة وبمبلغ إجمالي يقدر بحوالي مليار دولار أمريكي . هذا وشكلت حصيلة بيع أربع شركات متوسطة الحجم لإنتاج الاسمنت في الفترة ما بين عامي (1998 و2001) أكثر من (50%) من مجمل إيرادات الخصخصة في حين تتكون باقي الإيرادات من حصيلة بيع نحو (146) شركة صغيرة [11].
واستمر هذا الاتجاه، فمع نهاية عام 2009 تم خصخصة 219 شركة في حصيلة حققت عائدات مالية تصل الي نحو 4.55 مليار دولار.
وافادت بيانات (**اللجنة العليا للخصخصة**) في تونس ان خصخصة نحو (219) شركة تدخل في اطار العملية التي بدأتها الحكومة التونسية منذ اكثر منذ أكثر من عقدين والمتمثلة في انسحابها من "القطاعات غير الحيوية". وكان من المقرر في (2010) خصخصة (12) شركة من بينها خمس مؤسسات صناعية وخمس مؤسسات في قطاع الخدمات وشركتان في القطاع الزراعي.
واشتمل البرنامج لعام (2010) خصخصة شركة الحديد والصلب عبر "اشراك مستثمر استراتيجي في رأس المال" وشركة الملاحة حيث "طرح 25% للاكتتاب العام" وشركة توزيع البترول "بيع 20%" وشركة السكر "بيع 68% من رأس المال". وشهد قطاع الخدمات عمليات لزيادة رأسمال مجموعة من شركات التأمين عبر طرح أسهم للاكتتاب العام. هذا وكانت الحكومة التونسية قد خصخصت في عام (2009) شركة واحدة فقط هي "التونسية لصناعة السيارات" في مسعى لدعم القطاع الخاص وتسريع نموه الاقتصادي في إطار برنامج تعزيز الاصلاحات الاقتصادية [12].
وكشف تقرير اقتصادي أن إجمالي عائدات عمليات الخصخصة في تونس قُدر بستة مليارات دينار تونسي، أي ما يعادل (4.3) مليارات دولار أمريكي. وأفاد التقرير أن هذه العائدات نتجت عن خصخصة واعادة هيكلة (219) منشأة عامة منذ انطلاق برنامج الخصخصة عام 1989 [13].

ومنذ التسعينيات من القرن العشرين، أصبح الرئيس التونسي آنذاك (**زين العابدين بن علي**) نموذجاً مدللاً عند القوى الحاكمة في اوربا والولايات المتحدة، وقد كان يشار في حينه إلى نجاحاته ضد الإسلامويين، وإلى "انجازاته الاقتصادية"، التي جرت في إطار نموذج، كان يذكّر بنموذج **بينوشيت** في تشيلي في السبعينيات من القرن العشرين بعد انقلاب 11 أيلول 1973 المدعوم أمريكيا ضد حكومة الرئيس **سلفادور أليندي**، عندما تمّ جمع القمع العاري للسلطات مع السياسة الاقتصادية النيوليبرالية، التي دعمتها في تشيلي ذاتها أيضاً في البداية فئات وسطى ورجال أعمال.
كان الوضع في **تونس** مختلفاً في تفاصيله عن **تشيلي**: لم تكن المؤسسة العسكرية هي الحاكمة، كما في تشيلي خلال الفترة 1973-1990، وإنما حاكم فرد (**بن علي**) استند، إضافة للدعم الدولي، إلى أجهزة الأمن التي امتدت أذرعها لكافة مفاصل السلطة وتحكّمت في الإدارة والمؤسسات الاعلامية والثقافية، وإلى رجال أعمال معظمهم أتى بثروته من تحت خيمة السلطة أو استظل بها "**رأسمالية المحاسيب**" [14].
ولكن، وكما في **تشيلي** منتصف الثمانينيات عندما بدأت أزمة مديونية دول أميركا اللاتينية تلقي بظلها، فإن (**بن علي**) أيضاً قد بدأت سقوف "معجزته الاقتصادية" تتكشف حدودها القصوى منذ عام 2005

---

[11] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، **2002**، ص 162
[12] قارن: "**تونس: خصخصة 219 شركة بنهاية 2009**". متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.masress.com/alalamalyoum/3616948
[13] قارن: "**4.3 مليار دولار عائدات الخصخصة في تونس**". متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.masress.com/moheet/27509
[14] **رأسمالية المحاسيب** Crony Capitalism هو مصطلح يصف الاقتصاد الذي يعتمد فيه النجاح في الأعمال التجارية على العلاقات الوشيجة بين القائمين على العمل التجاري والمسؤولين الحكوميين. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: د.محمود عبد الفضيل، "**رأسمالية المحاسيب- دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**" (القاهرة: دار العين للنشر، 2012).

عندما وصلت بطالة الشباب إلى 30%، ثم بان هذا أكثر فأكثر منذ أزمة أيلول 2008 المالية-الاقتصادية العالمية التي أصابت أوروبياً أكثر ما أصابت الحزام الجنوبي الضعيف للجماعة الأوروبية (ايطاليا، اسبانيا، البرتغال)، الذي ترتبط به تونس عبر تشابكات اقتصادية عديدة (العمالة الرخيصة، وتحويل الأموال والاستثمارات الأوروبية على التراب التونسي)، الأمر الذي أدى إلى تفاعلات كبرى في البنية الاقتصادية – الاجتماعية التونسية، التي توضّحَ، أثناء أزمتها الاقتصادية الأخيرة، مدى قوة الفوارق الطبقية في مجتمع كانت فئاته الوسطى في بحبوبة كبيرة حتى أوائل التسعينيات وتمثل نسبة عالية من السكان وخاصة في المدن الساحلية [15].

ومن المفيد الاشارة هنا الى ان "منظري" المؤسسات المالية والنقدية الدولية وعندما يتحدثون عن برامج هذه المؤسسات المنفذة في البلدان النامية فإنهم عادة ما يربطون بين الخصخصة و "الانتقال الديمقراطي" ويعتبرونها – أي الخصخصة – شرطا للانتقال هذا. غير ان التجربة التونسية تشير الى انه يمكن ان لا يكون لعملية الخصخصة تأثير على عملية "التحول الديمقراطي" في تونس وذلك بالنظر إلى **عاملين رئيسيين**:

1. الحكومة التونسية احتفظت لنفسها بدرجة مرتفعة من الاستقلالية فيما يخص قرار الخصخصة وأولويات ومراحل تطبيقية.
2. عدم ارتباط برنامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة بتطور طبقة رأسمالية قوية في مواجهة الدولة تمتلك أجندة خاصة بل ارتبطت بأجهزة الدولة أكثر من ارتباطها بآليات السوق [16].

فلم يلعب تطبيق برنامج الخصخصة أو مشروع الشراكة الأوربية التونسية دورا مؤثرا في عملية "الإصلاح السياسي" بسبب التصور والافتراضات التي انطلق منها النظام السياسي الجديد (أي نظام بن علي الذي كان قد اطاح بنظام الحبيب بورقيبة)، بشان العلاقة بين هذين البرنامجين وعملية الإصلاح السياسي [17].

وكل هذا يتعارض مع "الافتراض بأن الحريات الفردية مضمونة من خلال حرية السوق، وحرية التجارة سمة أساسية كبرى في الفكر النيوليبرالي" [18]. والسلطوية في تطبيق نظام السوق لا تنسجم مع قيم ومُثل الحريات الفردية. وكلما ازداد توجه النيوليبرالية نحو الأولى تزايدت صعوبة حفاظها على الشرعية في مواجهة الثانية، وازدادت أيضاً ضرورة أن تميط اللثام عن لونها المناهض للديمقراطية.

ففي فترة "الحكم البورقيبي" تم بناء هياكل الدّولة الحديثة، وتطوير المجتمع على مختلف الأصعدة الثقافيّة، والاجتماعية والاقتصادية، وتطوير وضع المرأة القانوني بإصدار (**مجلّة الأحوال الشخصيّة**). غير أنه وفي المقابل فإن تطوير المجتمع وترسيخ ركائز الدولة ترافقا مع شخصنة الحكم؛ وغلق المجال السياسي، وتقليص فضاء المشاركة السياسيّة والقضاء على التعددية الحزبية، وفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام والمؤسّسات المهنية وتعبئتها لخدمة النظام القائم. وعندما استولى زين العابدين بن علي السلطة كانت البلاد تعيش في جوّ من الانسداد السياسي والاستقطاب الاجتماعي.

الحصاد المُرّ لتطبيق برنامج الخصخصة

نتج عن تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي نموا في البطالة، كما تنامى الفقر في اوساط عديدة من المجتمع وبخاصة في اوساط البرجوازية الصغيرة والطبقات الفقيرة.

ويمكن القول ان برنامج تكييف الاقتصاد التونسي لمتطلبات وشروط المؤسسات المالية والنقدية الرأسمالية لم يكن قادرا على تجاوز أزمته، بل على العكس كانت له انعكاسات سلبية كبيرة على المستوى الاقتصادي – الاجتماعي، من بينها:

---

[15] قارن: محمد سيد رصاص، **"حركة شعبية بلا أحزاب أطاحت بالحكم التونسي"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.alsafahat.net/blog/?p=30189

[16] منيسي احمد، **"التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص 165-166

[17] منيسي احمد، **"التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي..."**، المصدر السابق، ص 166.

[18] انظر: ديفيد هارفي، **"الوجيز في تاريخ النيوليبرالية"**، مصدر سابق، ص 14.

1. على عكس ما روجت له المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية عن وجود علاقة ايجابية بين معدلات النمو وتطبيق الوصفة الرائجة "الخصخصة"، فإن المعطيات الاحصائية الخاصة بالنمو في تونس تشير الى ان متوسط معدل النمو السنوي للفترة 1990- 2000 لم يكن عاليا فقد بلغ 1.6% في حين انخفض هذا المعدل الى 0.99% خلال الفترة التالية: 2000- 2010 [19]. أي ان **متوسط معدل النمو السنوي في تونس وخلال فترة عشرين عاما (1990 – 2010)، من عمر الخصخصة في هذا البلد، لم يتجاوز الـ 1.3%.** هذا مع العلم ان نمط "التنمية" المطبق خلال فترة حكم (بن علي) امتاز بجملة استقطابات من بينها الاستقطاب على المستوى الجهوي، حيث افضى الى تهميش المناطق الداخلية لصالح المناطق الساحلية. واضافة لذلك فإن من النتائج الاقتصادية للرهان على الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية" على وفق وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انها قادت الى **تآكل الطبقة الوسطى،** إذ ان اغلب شرائحها تضررت (وان بشكل متفاوت) نتيجة ارتفاع الاسعار وتفاقم المديونية التي كانت تتخبط فيها أغلب عناصرها (في عام 2009 على سبيل المثال كان 85% من التونسيين وأغلبهم من هذه الطبقة كانوا مدينين) [20].

واضافة لذلك كله فإن هذا "النمط التنموي" ساهم في استشراء الفساد واتساع نطاقه واتخاذه مديّات خطيرة. ومن بين علائم هذا الفساد ان "العائلة المالكة" المتحلقة حول زين العابدين بن علي كانت تسيطر على 40% من النشاط الاقتصادي للبلاد وبسطت نفوذها على قطاعات عديدة كالسياحة والعقارات والبنوك والتجارة والاتصالات وكذلك تجارة الكحول والمخدرات [21].

2. **تدني معدلات نمو دخل الفرد الواحد**. حيث تشير المعطيات الاحصائية الى ان متوسط معدل نمو دخل الفرد في تونس انخفض من 3.5% لفترة ما قبل تطبيق الاصلاحات إلى حوالي 2.7% لفترة ما بعد التطبيق. وبعد تحليل احصائي معمق توصلت دراسة علمية الى أن هناك دلائل على أن السياسات الاقتصادية التي طبقت في تونس في إطار "برامج الإصلاح الاقتصادي" لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل النمو طويل الأجل في تونس. إذ يلاحظ أن أثر هذه البرامج في التغيير في معدل النمو الاقتصادي كانت سالبة. ويعني ذلك وجود **علاقة عكسية** بين هذه البرامج ومعدلات النمو [22] على عكس ما روج له "منظرو" الصندوق والبنك الدوليين من أن "المعجزة التونسية" تحث الخطى على غرار "المعجزة التشيلية"!

3. **نجم عن سياسات التكييف الهيكلي تعميق لأزمة البطالة وخاصة في أوساط حاملي الشهادات العليا**. وهنا تجب الاشارة الى النمو الهائل في البطالة في اوساط شباب المدن والحاصلين على الشهادات الجامعية. ولأهمية هذه النقطة والتي كانت أحد الاسباب لاندلاع انتفاضة عام 2011، فلا بد من توضيحات اضافية.

ففي تناول وضعية **البطالة،** وعلى الرغم من التصريحات الرسمية بالتحسّن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل خلال (المخطط العاشر للتنمية) فإن معدّلات البطالة حسب المستويات التعليمية سجّلت ارتفاعا بارزا في نسب العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا الذين ارتفع عددهم خلال الفترة 2007 - 2008 ليبلغ (127.8) ألفا، مقابل (102.3) ألف سنة 2007 ، وهو ما يترجم عن تزايد كبير في عدد المتخرجين سنويا من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. هذا مع العلم أن عدد العاطلين عن العمل من ذوي المستويات التعليمية العالية قد بدأ يسجّل ارتفاعا صارخا منذ سنة 1994 حيث بلغ نسبة 10.9% كمعدل سنوي ثم 18.4% بين 2001 و2007. ولا بدّ من الإشارة إلى أن مجموع العاطلين عن العمل من ذوي المستويات التعليمية المحدودة مثّل في سنة 1994 ما نسبته 25٪ من المجموع العام للعاطلين عن

---

[19] قارن: صندوق النقد العربي، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014"**، ملحق الجداول الاحصائية – جدول رقم 7,3، ص 340.

[20] قارن: قارن: د.الهادي التيمومي، **"عن العناصر التكوينية للثورة التونسية"**، مصدر سابق، ص 102، 104.

[21] لمزيد من التفاصيل قارن: د.الهادي التيمومي، **"عن العناصر التكوينية للثورة التونسية"**، المصدر السابق، ص 105.

[22] قارن: فطيمة حفيظ، **"الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"**، مصدر سبق ذكره، ص 180.

العمل، وانخفض في 2007 إلى 5٪ فقط. بالمقابل ارتفع عدد العاطلين عن العمل من ذوي المستوى التعليمي الثانوي بالتوازي مع ذلك من 24% إلى 40%. أما بالنسبة إلى عدد العاطلين عن العمل من أصحاب مستوى التعليم العالي فقد تضاعفت عشر مرّات، حيث ارتفعت حصّتهم من العدد العام للعاطلين عن العمل من 2% إلى 20% خلال الفترة 1994 - 2007. ورغم هذا الواقع فإنّ الإحصائيات الرسميّة أكّدت ارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطن التونسي وتراجع نسب الفقر! علما أن الخطاب الرسمي كان يتفنّن في الاستثمار السياسي لتلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية بتونس في احتواء ظاهرة الفقر. إن لعبة الأرقام وفخّ القياس المضلّل وقصّة الترتيب الدولي الجيّد لتونس في بعض المجالات، وإن بدت مقنعة في بعض وجوهها، لم تكن كذلك في أغلب الأحيان حتى لدى هؤلاء الساهرين على إنتاج تلك الأرقام وصناعة ذلك الترتيب ضمن اطار عملية تمويه إيديولوجي واسع [23].

4. أمّا **الخدمات الاجتماعية**، ومن ضمنها الصحّة والتعليم، فقد **انهارت تحت وطأة إجراءات التقشف الاقتصادي** برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما ادى رفع الدعم عن السلع الاساسية الى نمو الفقر وتدهور كبير في الظروف المعيشية للطبقات الشعبية والحركات الاجتماعية في المدن.

5. **نتيجة لخصخصة القطاع العام تم طرد الآلاف من العاملين في مؤسسات هذا القطاع**، وأدى ذلك الى انخفاض القدرة الشرائية للعاملين واستشراء ظاهرة التشغيل بالمناوبة، وهو نمط من التشغيل يذكر بالليبرالية المتوحشة في بداية الثورة الصناعية التي شهدتها اوربا [24].

6. وبالقدر الذي **أفرزت** فيه سياسة الاقتصاد التنافسي، واتفاقيات التبادل الحرّ، تحسّنا نسبيّا في الأرقام والمؤشرات العامة للنمو (والتي كانت تباهي بها المؤسسات المالية النقدية الدولية الرأسمالية وفي مقدمتها الصندوق والبنك الدوليين)، فإنها **طرحت على الاقتصاد التونسي في الوقت نفسه جملة من الضغوط المتزايدة على سوق العمل وعلى التوازن بين الجهات والمناطق، وتضخّمت معه الضرائب الاجتماعية، واتسعت قواعد الشرائح الاجتماعية المبعدة عن دوائر الاستفادة من "خيرات" ذلك النمو.**

ولابد من الاشارة الى ان الأزمة الاقتصادية - التي عرفتها تونس منذ أواخر سنة 2007، وارتباطا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية - ضاعفت أزمة نمط التنمية الذي أرسته حكومات زين العابدين بن عليّ، كما أنها عمّقت الفوارق بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية وبين مختلف مناطق البلاد. ومثلت مشاكل التشغيل والبطالة أهم المشاكل التي اثارت جميع مكوّنات المجتمع التونسي والدولة ومنظّمات المجتمع المدني، إذ أصبحت إحدى مقدّمات التهميش والإقصاء وتعطّل آليات الاندماج الاجتماعي. وقد ترك ذلك كله آثارا عميقة في أوضاع كل الشرائح الاجتماعية، وخاصة الشباب المتعلم (تصل نسبة التعليم إلى أكثر من 95 %) من خرّيجي الجامعات، في المناطق الداخلية خاصّة، الذي انسدّت أمامه أبواب العمل، وظلّ على هامش الدورة الاقتصادية وقتا طويلا، يعاني التهميش والمرارة والاغتراب في الوقت الذي كانت فئات محدودة تنعم بجميع خيرات البلاد.

لقد شهدت السنوات الأخيرة لحكم الرئيس التونسي الاسبق (زين العابدين بن علي) "تضخما في قوة العمل المعرفي"، وهو تضخم أنتج بطالة عالية، انتقل فيها حشد هائل من الشباب الى قوة عمل معرفي هائلة. ما حصل هو أن قوة العمل المعرفية هذه التي لم يتم تشغيلها وادماجها ضمن قوى الانتاج والتي وقع اقصاؤها وتهميشها وتعطيلها قد تراكمت وانفجرت. وبكلمة جميلة لـ (**نغري**) تحولت قوة العمل المعطلة والمقهورة الى "رغبة في الحرية ..تمردت وانتصرت" [25].

---

[23] لمزيد من التفاصيل قارن: ملف **الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012). متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/09183986-ab64-4e26-aff8-9dbb2bf42913

[24] قارن: قارن: د.الهادي التيمومي، **"عن العناصر التكوينية للثورة التونسية"**، مصدر سابق، ص 102.

[25] ورد عند: أم الزين بنشيخة، **"قراءات فلسفية في الثورة التونسية"**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.hekmah.org/portal/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9

7. **وقد نتج عن تفكك الوضع السياسي قبل ما حدث في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 وبعده تعميق للازمة السياسية وما تبع ذلك من آثار كانت لها تداعيات حاسمة توجت بالانتفاضة الشعبية العارمة في اوائل عام 2011 ليغادر نظام زين العابدين بن علي مسرح التاريخ غير مأسوف عليه**. إن سيرورة "الاصلاحات الاقتصادية" التي طبقتها تونس على وفق وصفة الصندوق والبنك الدوليين وما رافقها من نتائج **أبرزت** ما يمكن وصفه – بحسب الباحث السوسيولوجي الكويتي الراحل الدكتور **خلدون النقيب** [26] بـ **" نموذج التنمية التسلطية"**، الذي قام على التحالف بين سلطة الدولة وبين شريحة رجال الأعمال الجدد في نمط" احتكار القلّة" وتكوين **"رأسمالية المحاسيب"**، وتركيز الاستثمارات في قطاع الخدمات في الوقت الذي تقلّص فيه حجم الاستثمار العام. وقد أدّى هذا النموذج إلى تحقيق معدّلات من النموّ الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وغير ذلك. غير أن ثماره سقطت في "سلال" الطبقات القوية، وفي مقدّمتها شرائح رجال الأعمال الجدد، وارتفعت اختلالات العدالة التوزيعية، وتمفصل ذلك مع ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة، وبرزت فجوات التنمية المناطقية والإقليمية. وهو ما كان يعني -في هذا المنظور - أن ارتفاع وتيرة التهميش كان الوجه الآخر لسياسات النمو التسلطي التوزيعية والاستثمارية.

8. **تتيح مراجعة وثائق صندوق النقد الدولي أنّه ومنذ تدشين مرحلة زين العابدين بن علي وحتى رحيله في اوائل 2011، التزام حكومته بإخلاصٍ باشتراطات صندوق النقد والبنك الدوليين**، ومن ضمنها تسريح عمّال القطاع العام وإلغاء الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية وتنفيذ برنامج خصخصة شامل. أما إلغاء الحواجز الجمركية الذي أمر به البنك الدولي، فقد أثار موجة من الإفلاسات.

9. **استنزاف موارد الاقتصاد الوطني نتيجة تسديد اقساط خدمة الديّن**. فبعد زعزعة الاقتصاد الوطني، أصبحت التحويلات النقدية من العمّال التونسيين في الاتحاد الأوروبي مصدراً متزايد الأهمّية من مصادر القطع الأجنبي. فهنالك **(650)** ألف عامل تونسي يعيشون خارج البلاد. وكان إجمالي تحويلات العاملين منهم في الخارج في العام 2010 يعادل (1.96) مليار يورو، بزيادةٍ مقدارها 57 بالمائة عن العام 2003. واستخدمت حصّة ضخمة من هذه التحويلات بالقطع الأجنبي لخدمة ديّن الدولة الخارجي.

ومن المعروف أن دوامة الديون أدت إلى ارتفاع شروط التكييف الهيكلي. فقد مارس كُل من الصندوق والبنك الدوليين والجهات المانحة للقروض ضغوطا متزايدة على المدينين لاعتماد برامج التكيف الهيكلي باعتبار ذلك شرطا للحصول على إمكانية إعادة جدولة الديون. وكان هدف هذه البرامج – حسب مهندسيها- استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وكفالة إدارة سليمة لميزانية الحكومة والإسراع بتنفيذ الإصلاحات الموجهة نحو اقتصاد السوق ووضع سياسات فعالة فيما يتعلق بالتجارة وأسعار الصرف. غير ان التجربة الفعلية اثبتت ان برامج التكيف الهيكلي، باعتبارها شرطا للاستفادة من إمكانية تخفيف عبء أو إعادة جدولة الديّن أو غير ذلك من المساعدات الاقتصادية، أدت إلى الحد بشكل كبير من قدرة البلدان النامية على وضع سياسات وبرامج تلائم السياق الوطني [27].

وفي أيلول 2010، تمّ التوصّل إلى تفاهم بين تونس وصندوق النقد، أوصى بإلغاء ما تبقّى من الدعم الحكومي كوسيلة لتحقيق "التوازن المالي"!

وكل هذه المظاهر، وغيرها الكثير، شكلت مقدمات للانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس في أوائل 2011 والتي مثلت البداية لما اطلق عليه في حينه "الربيع العربي" الذي دشنته هذه الانتفاضة.

---

[26] لمزيد من التفاصيل قارن: خلدون النقيب، **"الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة" (**بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2004).

[27] قارن: الامم المتحدة /الجمعية العامة، **"اثار سياسات الاصلاح الاقتصادي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الانسان"**، مذكرة من الامين العام، مصدر سابق، ص 10.

تكمن فرادة الانتفاضة التونسية في مجالها الاجتماعي والوطني، ووسائل نضالها. كما تكمن فرادتها أيضا في أشكال تطوّرها من: **احتجاجات اجتماعية** ضدّ الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، إلى **انتفاضة شعبية** عمّت أغلب مناطق البلاد التونسية، ثم إلى **"ثورة سياسية"** بشعارات استهدفت خيارات النظام السياسي القائم ورموزه البشرية والمادية. ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن تفسير عوامل الانتفاضة التونسية وأسبابها وأبعادها بالعوامل الآنيّة فقط، أي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي أفرزها حكم زين العابدين بن علي لوحده طيلة أكثر من عقدين من الزمن، بل بالنظام السياسي الذي أقامه الرئيس الحبيب بورقيبة، مؤسّس "الحزب الحر الدستوري الجديد"، هذا الحزب الذي حكم البلاد منذ الاستقلال بآليات غير ديمقراطية وفرض نماذج تنموية وسياسية كان مآلها الفشل.

خلاصة القول: ان ما حدث في تونس حتى لحظة اندلاع الانتفاضة الشعبية في اوائل 2011 هو جزء من مسار اقتصادي عالمي يدمّر حيوات البشر من خلال التلاعب المتعمّد الذي تقوم به قوى السوق وآلياته الطليقة.

وأخيرا يمكن الاتفاق مع الاقتصادي الكندي المعروف، **ميشيل شوسودوفسكي**، في أن "الوقائع الاقتصادية والاجتماعية القاسية الناتجة عن تدخل صندوق النقد الدولي هي أسعار متصاعدةٌ للأغذية ومجاعات على المستوى المحلّي وعمليات التسريح الشامل لعمّال المدن والموظّفين وتدمير البرامج الاجتماعية. تنهار القوّة الشرائية، تغلق العيادات الطبّية والمدارس، ويحرم مئات ملايين الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي" [28].

ومن المؤكد أن تونس تحتاج إلى إعادة النظر في آليات خلق الثروة، وإلى ثورة في توزيعها. فالضريبة ليست بالضرورة عبئا تتهرّب منه الطبقات الميسورة بكل الوسائل القانونية وغير القانونية، بل هو ديّن عليها تجاه المجتمع الذي ساهم في مراكمتها وحمايتها.

وما يثير الانتباه هو انه وفي بلد تبلغ نسبة التهرّب الضريبي فيه قرابة 50%، لم تجرؤ العديد من الحكومات المتعاقبة بعد كانون الثاني/يناير 2011 على رفع السرية البنكية وتمكين الرقابة المالية من تعقّب الأموال المشبوهة ومكافحة التهرب الضريبي. ان إجراء كهذا كان كفيلا بإيجاد مداخيل إضافية تخفف من وطأة الَديّن، بما هو إفقار للطبقات الضعيفة ومصادرة لحقها في مستقبل أفضل [29].

---

[28] قارن: ميشيل شوسودوفسكي، **"تونس وإملاءات صندوق النقد الدولي.."**، مصدر سابق.
[29] قارن: حمزة المؤدّب، **"من هي "الطبقة الوسطى"؟** تونس مثالاً". مصدر سبق ذكره.